الشخص غير المناسب سبب تخلفنا

حميد طولست

العنصر البشري بمثابة الركيزة الأساسية للتطور والارتقاء ، ويبقى تقدم المجتمعات وتطورها رهين بالاختيار السليم لكوادرها وقياداتها ومسيريها القادرين على الابتكار والإبداع وتقديم الجديد وتدبير مواردها البشرية، وتطويرها بشكل مستمر، تطبيقا لأهم مقولات النجاح في تاريخ البشرية،:"الشخص المناسب في المكان المناسب" ، والتي باتت أشبه بالحكمة الصحيحة والوسيلة الناجعة لتقدم وتطور المجتمعات ، لكنها ، "مع الأسف، ورغم ذلك لم تأخذ طريقها للتنفيذ في بلادنا ، إلا بصورة نسبية رغم الإجماع العام عليها ، ومناداة كافة القوى الحية في الساحة السياسية بها ، بسبب الجري وراء المكاسب ، والسعي إلى المناصب ، التي رغم أنها ليست خطيئة ، وأنها أمر عادي وطموح طبيعي ومشروع، وغريزة تفعل فعلها في نفسية الإنسان – إذا لم يحكمها العقل – فتزين له السلطة والاستحواذ والسيطرة على أنه الأجدر وحده بها والأفضل لها ، فإن الخطأ ، بل والقبح فيها ، يكمن في طريقة الجري وراء المناصب ، وشدّة الحرص عليها ، والتقافز والهرولة نحوها على الطريقة التي اصطلح على تسميتها بـ"التكالب" ذلك التكالب الذي يوصل الأشخاص غير المناسبين ، الذين لا يملكون لا المؤهلات ولا الإمكانيات ولا المواهب ولا القدرات العقلية أو البدنية ، في الأماكن غير مناسبة –بالمحاباة والعلاقات الشخصية– ليشغلوا مسؤوليات أكبر من قدراتهم ، ما يسيء إلى أصحاب المواهب والكفاءات، ويبذر الوقت والمال، ويهدر الإمكانيات والخبرات والطاقات، ويفقد القدرة التنافسية ، ويخفض الإنتاجية ، ويبدد الثروات ، ويضيع على الوكن الفرص التي يمكن أن تكون سبباً في تقدمه وتطوره ، خلال مدد أقصر بكثير مع أشخاص مختلفين من ناحية المؤهلات والمواهب والقدرات والمهارات ، التي تحتاجها وتتطلبها عملية أداء الأعمال والوظائف بالشكل المنطقي والعملي والمناسب ..

مما لاشك فيه ، أن مقولة "الشخص المناسب في المكان المناسب" والتي لاتتحقق عملياً إلا في الشركات ومع المشروعات التي تتعامل بمنطق الربح والخسارة ، والتي لا يمكن أن يجد فيها الشخص غير المناسب مكانا له ،تتطلب الانتباه لها ، بأعلى مقاييس الجدية والمسؤولية والهادفية ، وأرقى مستويات الحوار والنقاش والتوصيف والبحث في مكوناتها ، حتى يتسنى لنا منافسة البلدان المتقدمة في تطبيقها على أحسن وجه ، إذا نحن أردنا ركوب قارب الحضارة التي ننشدها جميعا.

كاريكاتير أعجبني

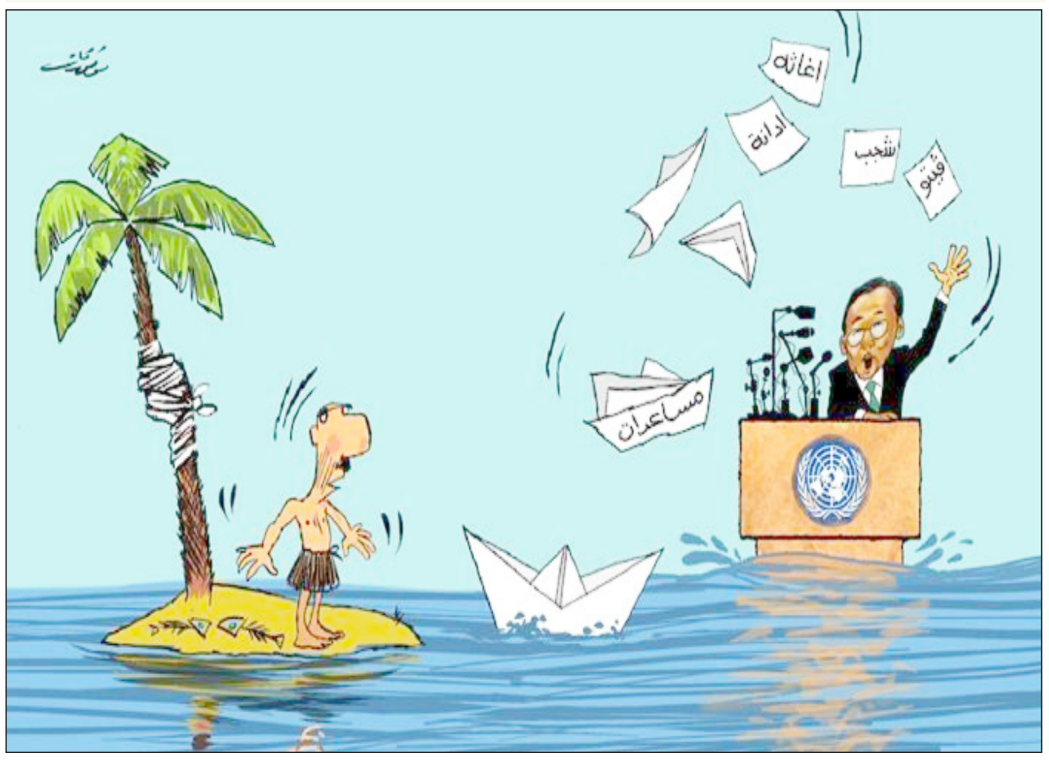

نعم .. رعد في ربوع العالم

أ. د. بكر عمر العمري

لاشك عندي أن رعد الشمال هو رعد دولي حيث أشار الملك سلمان في رسالته للعالم اجمع (شعوبها) بانٍ هدف رعد الشمال هو حماية الأمن والاستقرار الدولي التزاماً بما ورد على هذا الهدف حيث نصت مواثيق الامم المتحدة.وتحقيقاً لهذه الغاية اتخذت المملكة التدابير المشتركة الفعالة مع (٢٠) دولة عربية وافريقية واسيوية لمنع الاسباب التي تهدد السلم وردعها، وتقمع اعمال الارهاب وغيره من وجوه الاحتلال بالسلم.

العنصر الجوهري لرعد الشمال هو رسالة الى شعوب العالم هو التحدي الاعمال الارهابية في سائر الدول حول العالم. الامر الذي استلزم تشكيل التحالف الاسلامي العسكري بين الدول عربية واسلامية بقيادة المملكة ولكن هذا التحالف العربي والاسلامي لم يركز فقط على مواجهة تنظيم ارهابي بعينه وهو "داعش" وهو ما سبق للملك سلمان ان حذر منه من أخطار الارهاب ونهجت المملكة تصوراً مفاده انه لا يوجد امام الدول خيارات اخرى بعيدة عن ضرورة الاعتماد على نفسها مدعومة بقوة الدول المشاركة في التحالف الاسلامي لمحاربة الارهاب. لذلك شاهدنا ذلك واضحاً في مناورات رعد الشمال في حفر الباطن تحمل المملكة الى جانب شقيقاتها العربية الاسلامية العديد من المعاني والرسائل لكل شعوب العالم مسؤوليتها لترجمة ما ورد في ديباجة الميثاق الاممي "نحن شعوب العالم" . ولعل المعنى الاول هو ان الامن القومي السعودي لا يمكن ان ينفصل ابداً عن الامن القومي الخليجي، ولا عن الامن القومي العربي كله، ولا عن الامن والسلم الدوليين ومهما قيل عن ان كل دولة من الدول المشاركة في التحالف يجب ان تهتم بأمنها هي وحدها، بعيداً عن الدول الاخرى، فانه قول مرفوض وغير واقعي لانه يتنافى مع اهداف الامم المتحدة الخاصة بالامن والسلم الدولي.

ثم نرى ان المعني الثاني هو ان المملكة تتمسك بأمنها القومي وانه خط أحمر ولا يمكنها ان تنسى هذا الدور مهما جرى ثم يأتي المعنى الثالث لرعد الشمال. هذه المناورات جاءت لتبلغ العالم كله رسالة واضحة للملك سلمان لا لبس فيها وهي انه دون التعاون الجاد والصادق بين الدول حول العالم والتمسك بأهداف الامم المتحدة فلا يمكن تحقيق أحلام شعوب العالم من ويلات الحروب والارهاب.

ومن هذا المنطلق فان رعد الشمال وهو رعد عالمي يطلق صفارة انذاره حول العالم بانه اذا كان الارهاب الاسود المتستر وراء الدين هو الافة الاساسية التي يعاني منها العالم بأجمعه الآن فان هناك حقائق مهمة وردت في استراتيجية التحالف الاسلامي لمحاربة الارهاب.

من أهم تلك الحقائق ان الارهاب لا دين ولا هوية وقد عانى المسلمون انفسهم من نيران هذا الارهاب الاسود من ويلات حروب كثيرة عليهم جيوش وعصابات كثير شنتها عليهم دول اخرى تمول الارهاب وتشجع عليه.

وفي النهاية أقول ان دائرة التحالف الاسلامي لمحاربة الارهاب ونشاطاته حول العالم هي من اهم الدوائر الاستراتيجية للمملكة .. ويجب ان نعود الى التأكيد الهام الى اهداف الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدولي.

ان مشكلة عشرين قائداً من قادة الدول العربية والاسلامية في القارات الافريقية الاسيوية هي دعم للمملكة في جهودها ودعم رسالتها في أي محفل دولي وانها قادرة على نقل استراتيجية التحالف الاسلامي لمحاربة الارهاب لقلة نوعيته كما لمسناه في احتفالية رعد الشمال ان ذلك ليس على مستوى الدول المشاركة فحسب.. فبهذا الدعم الدولي قد تصبح المملكة ممثلا لرفع اهداف الامم المتحدة للامن والسلام الدولي.. وهو ما لمسناه عن صورة المملكة في الاعلام الدولي لادركنا ان المملكة اصبحت في بؤرة اهتمام الاعلام الدولي ليس فقط كمسرح الاحداث في المنطقة ولكن كقوة اقليمية فاعلة لحفظ السلام والامن الدوليين.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

الرقابة المالية والإدارية في الإسلام

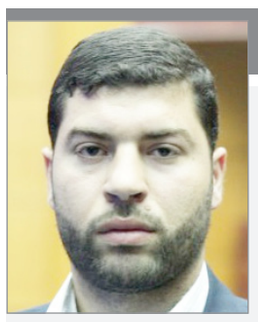

عبد الرحمن سالم سلامة

لاشك أن الدول اليوم اتجهت إلى تأسيس دواوين للرقابة المالية والإدارية على أجهزة الدولة بشكل عام لكن الإسلام سبق كل الأنظمة الحديثة في ذلك، فلقد جسدت الدولة الإسلامية أروع الأمثلة على تطبيق الرقابة المالية سواء كان ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أم في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله تبارك وتعالى عليهم، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر الرقابة بنفسه صلوات الله وسلامه عليه فقد كان يجلس مع الولاة والجُباة وتتم محاسبتهم.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بنفسه يمارس الرقابة المالية على الولاة فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي حميد الساعدي قال:" استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً على الصدقات من بني سليم يدعى ابن اللتبية فلما جاء حاسبه قال: هذا مالكم وهذا هدية فقال: صلى الله عليه وسلم هلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ، ثم خطبنا فحمد الله وأثني عليه ثم قال: أما بعد؛ فأني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاّني الله فيأتي فيقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء أو بقرةً لها خوار أو شاة تَيْعر ثم رفع يده حتى رُئِي بياض إبطه يقول اللهم هل بلغت بصر عيني وسمع أذني". (البخاري: ٦٥٧٨) ويعتبر عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضى الله عنه عهد التطور الإداري والمالي في الدولة الإسلامية، فقد شهدت الإدارة نقلة حضارية نوعية في عهده، فعمر رضى الله عنه أول من عرف مبدأ الفصل بين السلطات وذلك قبل أن تنادي به المدارس الإدارية والمالية الحديثة، ويبين اهتمامه بهذا الجانب في الخطبة التي وجهها للمسلمين حيث قال : " من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله قد جعلني خازناً وقاسماً".(٢) (الرقابة المالية في الاسلام، فرناس عبد الباسط البنا: ج ١: ١٩٩)

كما اهتم رضي الله عنه بالأمصار والأقاليم ووطد العلاقة بين العاصمة المركزية والولاة والعمال في أجزاء الدولة الإسلامية، ودَوَّن الدواوين، وخط الكشوفات لأصحاب الحاجات ورواتب الجند والعاملين فقد جاءه يوماً رجل قال يا أمير المؤمنين لماذا لم يصرف لي من بيت المال فقال له عمر رضى الله عنه ما اسمك قال فلان فقال عمر رضى الله عنه ألست من قتلت زيد بن الخطاب؟ قال: نعم، ولكن ذلك كان في الجاهلية فقال له عمر رضي الله عنه لكني لا أحبك حتى تحب الأرض الدم فقال الرجل أويمنعني ذلك حقي فقال رضى الله عنه لا، فقال الرجل إذاً لا ضير إنما يبكي على الحب النساء" فكان هذا موقف الخليفة الراشد من قاتل أخيه لكن ذلك لم يمنع أمير المؤمنين من أداء الحقوق إلى أهلها، وهذا دليل على أن الفاروق كان خاضعاً للرقابة الإدارية والمالية وهو يترأس أعلى الهرم في الدولة الاسلامية.

وفي عصر عثمان بن عفان رضي الله عنه شهدت المدينة تطورات إدارية محدودة وإن كانت على درجة من الأهمية، فقد تحول العسس الذي كان في العهود السابقة إلى نظام له أصول وقواعد ومهام محددة هو نظام الشرطة، ومع ذلك يمكن القول: إن الأوضاع الإدارية سارت على ما كانت عليه في عهد الفاروق، وربما يرجع السبب في محدودية الإضافة للنظم الإدارية في المدينة إلى اضطراب الأقاليم والظروف السياسية التي مرت بها الدولة الإسلامية.

ولقد سار عمر بن عبد العزيز على نهج جده عمر بن الخطاب رضى الله عنه، لقد كان مدرسة في الإدارة كما كان مدرسةً في الحفاظ على المال العام وفي الجانب الإداري وضع شروطاً لتولي المرفق القضائي من قبل القضاة حتى يستجمع مكامن العدل في دولته لان جهاز القضاء هو الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه المتخاصمون.

لذلك نستطيع أن نقول إن الدولة الاسلامية سبقت الأنظمة الحديثة في الدول العظمى اليوم، فقد أرست معاني الرقابة المالية والفصل بين السلطات والشفافية والعدل والإنصاف قبل أكثر من ألف واربعمائة عام.

المؤتمر الدولى والسلام فى الشرق الأوسط

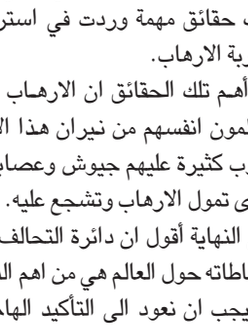

محمد إبراهيم

تثار حاليا مقترحات فرنسية تهدف إلى دفع عملية السلام فى الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر دولى يجمع الأطراف المباشرة والمعنية للتوصل إلى حل لهذه المشكلة التى توالت عليها عقود طويلة دون أن تصل إلى مرحلة السلام الشامل، وقد تكون الفكرة جيدة من الناحية النظرية ولكن تظل من الناحية العملية مجرد فكرة مثالية تدور فى إطار النيات الطيبة ولا ترقى إلى مستوى إحداث اختراق حقيقى ينقل المشكلة من مرحلة اللاحل الراهنة إلى مرحلة الحلول العملية القابلة للتنفيذ.

لا أشك لحظة فى جدية تحرك الجانب الفرنسى ودوره المميز وحرصه على تحقيق إنجاز فى القضية الفلسطينية، لكن هل يكفى هذا التحرك لحل تلك القضية شديدة التعقيد خاصة أن روسيا أحد القطبين الكبيرين والتى تمتلك علاقات جيدة مع جميع الأطراف حاولت لسنوات طويلة أن تضغط لعقد المؤتمر الدولى دون جدوى، فى نفس الوقت الذى يجب أن نذكر فيه تاريخياً أن المؤتمر الدولى للسلام عقد فى جنيف ليوم واحد فقط فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ (تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨) برعاية الأمم المتحدة ومشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وإسرائيل والأردن مع غياب سوريا وانتهى دون نتائج.

وإذا تعرضنا لمدى قدرة المجتمع الدولى على عقد مثل هذا المؤتمر والوصول به لنتائج فإننا يجب أن نشير إلى أن من يتحمل مسئولية هذا الاقتراح يجب أن تكون لديه القدرة على بلورة الفكرة إلى واقع حتى لا يقتصر الأمر على مجرد تظاهرات احتفالية تجمع الأطراف ثم تنفض، ولذلك فإن الواقع يؤكد أن من يمتلك مثل هذه القدرة هو الولايات المتحدة التى لم تكن يوماً متحمسة لعقد مثل هذا المؤتمر الدولى نظراً لأنها ترغب فى أن تمتلك بنفسها جميع مفاتيح تحريك الموقف بعيداً عن مثل هذه الحلول، كما يجب ألا نعقد مقارنة بين فكرة هذا المؤتمر الدولى للسلام ومؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومؤتمرات جنيف الخاصة بالأزمة السورية لاختلاف الظروف الإقليمية والدولية تماماً لهذه المؤتمرات الثلاثة.

فى نفس الإطار فإن إسرائيل ترفض بشدة فكرة المؤتمر الدولى وتؤمن بأن الأسلوب الوحيد لحل مشاكلها مع الدول العربية يتمثل فى المفاوضات الثنائية المباشرة مع كل دولة على حدة لقناعتها أن هذا هو الطريق العملى للتوصل إلى السلام وهو ما تحقق فعلياً فى معاهدتى السلام الإسرائيلية مع مصر عام ١٩٧٩ والأردن عام ١٩٩٤ والاتفاق الذى لم يكتمل تنفيذ بنوده (أوسلو ١٩٩٣) ومفاوضات مهمة لم تخرج نتائجها إلى النور وهى ما أطلق عليه وديعة (رابين) مع السوريين بين عامى ٩٥/٩٣، وما سمى بتفاهمات (أولمرت) مع الفلسطينيين عام ٢٠٠٨ ، وكلها تمت بمفاوضات ثنائية مباشرة وبوساطة أو رعاية أمريكية فقط .

إذن من الواضح أن فكرة المؤتمر الدولى لم تكن هى الأنسب فى المراحل السابقة وبالتالى سوف تشهد نفس السيناريو فى المرحلة القادمة، لكن هل يعني ذلك أن تتوقف أية جهود يمكن أن تبذل من أجل حل المشكلة؟ الإجابة قطعاً بالنفى فلا يوجد مانع من أن تستمر الجهود الفرنسية وغيرها فى التحرك مع جميع القوى لإقناعها بفكرة المؤتمر الدولى التى من الواضح أنها تلقى قبولاً عربياً ودولياً إلا أنها لابد وأن تصطدم بالمواقف المتشددة من جانب الأطراف الرئيسية التى تمتلك مفاتيح الموقف وأعنى بذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى لو وافقت واشنطن على الفكرة لإظهار أن إدارة الرئيس أوباما قد تحركت بشكل إيجابى قبل رحيلها نهاية العام الحالى، فماذا بشأن موقف الحكومة الإسرائيلية الحالية التى أسقطت فكرة حل الدولتين، بل أسقطت فكرة السلام من أساسها ولن تتحرك قدماً فى طريق السلام حتى تتضح وتستقر خريطة المنطقة العربية لاسيما وأنه من المفترض أن تكون قضية الانسحاب الإسرائيلى من (الجولان السورى) مطروحة على مائدة المفاوضات.

> **لا مانع من أن تكون فكرة المؤتمر الدولى ضمن هذه الوسائل وليست أولها نظراً لمحدودية نتائجها مع أهمية تنشيط المسارات الأخرى**

من الضرورى أن نتجه لإعادة الزخم للقضية الفلسطينية من خلال جهد عربي شامل وجهد فلسطيني أرى أنه يتحرك بجدية للضغط على إسرائيل فى المنظمات الدولية حيث إن تراجع القضية فى الأولويات العربية إما أن يدفع بها إلى دائرة النسيان أو قد يجبر الشعب الفلسطينى على تفجير الموقف بعد أن وصل إلى طريق مسدود وأعلنت قيادته السياسية بوضوح فقدانها كل أمل ممكن فى تحقيق أقل حقوقه المتمثلة فى الدولة المستقلة ، ولعل ما يطلق عليه حالياً (انتفاضة السكاكين) يعد نموذجاً مصغراً لانفجار أكبر قد يأتى فيغير المعادلة كلها وحينئذ لا يمكن لأحد السيطرة على الموقف.

ارتباطاً بنفس الموقف وبالتوازى مع الجهود الفرنسية والدولية لعقد المؤتمر الدولى يجب أن تكون هناك بدائل أخرى لابد من طرق أبوابها فى أقرب وقت ممكن أهمها ضرورة أن تتحرك المجموعة العربية مع الولايات المتحدة فى محاولة جادة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية / الفلسطينية بشرطين رئيسيين الأول بلورة أسس ومرجعيات تفاوض واضحة والثانى سقف زمني محدد لنهاية عملية التفاوض، صحيح أننا فى عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية ولكن لابد من تحرك عربي لا ينتظر النتائج وإنما يحاول أن يسبقها أو على الأقل ليرتفع الصوت العربي قليلاً فى هذه القضية العادلة خاصة أن العرب قدموا رؤيتهم للحل الشامل فى مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ .الخلاصة كما أراها تتمثل فى وجوب إعادة الزخم للقضية الفلسطينية بكافة الوسائل المشروعة المتاحة ، ولا مانع من أن تكون فكرة المؤتمر الدولى ضمن هذه الوسائل وليست أولها نظراً لمحدودية نتائجها مع أهمية تنشيط المسارات الأخرى بالتوازى (المقاومة الشعبية المشروعة – قرار فى مجلس الأمن – استئناف المفاوضات – تنشيط المبادرة العربية). وفى تقديرى أن إسرائيل لن تتجه إلى التحرك الجاد فى عملية السلام ما لم تستشعر أن أمنها يتعرض لتهديد حقيقى، وهو ما يفرض على إسرائيل أن تسبق الأحداث قبل أن تسبقها الأحداث ولن تستطيع حينها ضبط الموقف كما تريد.

يا عاقد الحاجبين

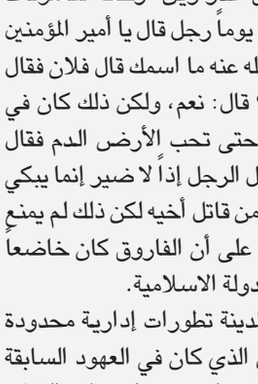

د.أسامة الفرا

احتلت فلسطين المرتبة الثالثة عشر بين الدول العربية والمرتبة ١٠٨ من بين ١٥٧ دولة في العالم شملها تقرير "مؤشر السعادة" الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، لعقود عدة اقتصر مؤشر قياس تطور المجتمعات على إجمالي الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، لم يكن مؤشر القياس ذلك دقيقاً في رصد تطور ورقي المجتمع، سيما وأن زيادة الناتج المحلي لدولة ما لا يعني تلقائياً ان مواطنيها تحسنت احوالهم المعيشية، لذا اضطرت الامم المتحدة مؤخراً لاعتماد مقياس جديد يلامس جوانب الحياة المختلفة داخل المجتمعات للوقوف على حقيقة التنمية فيها وانعكاسها على حياة الفرد، وهو ما بات يعرف بمؤشر السعادة.

الأمم المتحدة تصدر تقريرها السنوي المتعلق بمؤشر السعادة في اليوم العالمي للسعادة "٢٠ مارس"، المفارقة أن مملكة بوتان الصغيرة الواقعة جنوب آسيا على حدود جبال الهيمالايا هي من طالبت الأمم المتحدة بإعتماد يوم عالمي للسعادة، وهي ذاتها التي تعتمد على مؤشر السعادة كمقياس للتنمية فيها، والغريب أن هذه المملكة التي عاشت حروباً عدة امتدت لأجيال متعاقبة دوماً ما كانت تخسر حروبها، وتضطر بعدها لتوقيع اتفاقيات سلام من موقع المنهزم، وهي الدولة التي تم تصنيفها بأنها أكثر الدول عزلة في العالم، حيث ظل استخدام التلفاز والانترنت محظوراً فيها حتى عام ١٩٩٩ حين قررت حكومتها رفع الحظر عنهما، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً كبيراً انتقلت فيها من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، وشقت طريقها نحو تعزيز الديمقراطية في نظام حكمها، وهي الدولة التي اكتشفت مؤخراً أن السعادة تقود إلى زيادة الناتج القومي وليس العكس كما كان يعتقد الكثير.

ليس بالضرورة أن نفتش في وجوه الناس عن الابتسامة كي تؤكد لنا سعادتهم، كما ان غيابها لا ينبيء عن تعاستهم، وفي الوقت ذاته لا يعطي منسوب التذمر دلالة قاطعة عن اختلال الميزان بينهما، ترتيب فلسطين طبقاً لمؤشر السعادة جاء متقدماً على العديد من الدول العربية، رغم ان فلسطين ما زالت تحت الاحتلال الذي يتحمل الكثير من مآسينا، ورغم أن انقسامنا ما زال يراوح مكانه يمطرنا يومياً بالمزيد من النكد والشحناء والبغضاء، والانقسام يتحمل القسط الأكبر من مساحة الاستياء والاحباط التي دبت في مجتمعنا في السنوات الأخيرة، وهو من يقف خلف رغبة الكثير من الشباب في الهجرة بحثاً عن حياة فيها مساحة أوسع من السعادة.

المثير للإهتمام في تقرير الأمم المتحدة لهذا العام المتعلق بمؤشر السعادة أن فلسطين تقدمت على العديد من الدول العربية بما فيها مصر، رغم أن الشعب المصري يتمتع بلغة الفكاهة ولا يفوت فرصة ولو هامشية إلا ويستحضر فيها مفرداتٍ الترفيه عن الذات، وهو المجتمع العربي الأكثر تداولاً للنكتة، ويمتلك أفراده قدرة فائقة على رسم الابتسامة على محياهم وسط كومة من همومهم الحياتية، فيما المجتمع الفلسطيني يميل بفطرته التي اكتسبها عبر سنوات طويلة من الاحتلال ومنغصاته إلى التنقيب عن النكد، وسلوكه الحاد دوماً ما يدفعه إلى براثن الخلاف والاختلاف الذي لا يتوقف عند حدود الرأي الذي لا يفسد للود قضية، لعل غياب الابتسامة لفترات متباعدة أفقدت عضلات الوجه لدى الكثير منا قدرتها على التكيف معها، وهو ما أعطى حزب عاقد الحاجبين "حزب ١١١" قدرة تفوق قدرة الاحزاب السياسية في استقطاب الجيل الشاب إليه، لكن بالمؤكد أن عمق العلاقة المجتمعية رغم ما أصابها من ضرر بفعل الانقسام ما زالت تشكل أحد مقومات السعادة في المجتمع الفلسطيني، وإن أردنا أن نحسن من موقعنا طبقاً لسلم السعادة لا بد وأن يكون ذلك عبر انهاء الانقسام قبل أي شيء آخر.

> **مؤشر السعادة التي اعتمدت عليه الأمم المتحدة في القياس بني على عدة عوامل من بينها اجمالي الناتج المحلي ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والفساد**

مؤشر السعادة التي اعتمدت عليه الأمم المتحدة في القياس بني على عدة عوامل من بينها اجمالي الناتج المحلي ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والفساد في مؤسسات المجتمع وحرية الرأي، وطبقاً لذلك ليس غريباً أن تأتي دولة الامارات في المكانة الأولى عربياً، وليس غريباً أن تتفاعل الامارات مع مؤشر السعادة بتعيين وزير مختص لها، فيما سوريا تحتل ذيل القائمة ينافسها في ذلك العراق واليمن، الواضح أن الربيع العربي لم يجلب للعالم العربي سوى المزيد من أزهار الحنضل.